

تطور اداء الأعمال في إمارة رأس الخيمة

الربع الأول 2017



جدول المحتويات

4	القسم الأول : التطورات الاقتصادية الرئيسية
4	التجارة عبر الحدود:
5	تطور أعداد الرخص الاقتصادية:
6	رخص الغد:
7	تطور اعدد التصاريح التجارية:
8	دور الدائرة في تسهيل ممارسة الأعمال:
9	مراقبة الأسواق وحماية المستهلك:
11	التطورات في القطاع السياحي:
12	المشروعات العقارية والأساسية:
13	تأسيس هيئة مناطق رأس الخيمة الإقتصادية (راكز):
14	تأسيس «مركز رأس الخيمة للشركات الدولية»
15	القسم الثاني: مؤشرات بيئة الأعمال
15	المقدمة
15	قيمة المؤشرات:
15	النتائج الرئيسية

المقدمة:

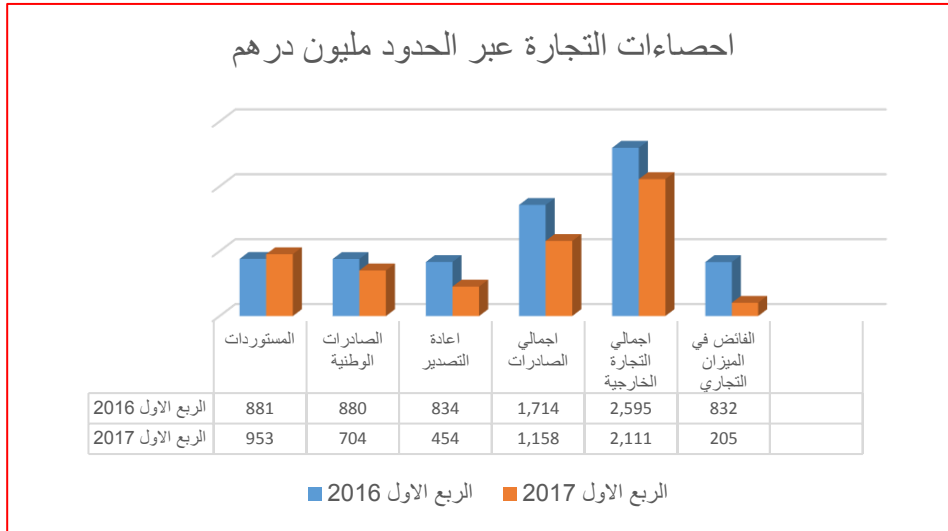
يهدف هذا التقرير إلى رصد التطورات الأساسية في مجال ممارسة الأعمال في الإمارة بصفة ربعية لتقييم مناخ الأعمال في الإمارة، واستخلاص العبر والنتائج التي يتوصل إليها التقرير من أجل العمل على اتخاذ ما يمكن من اجراءات وسياسات تهدف إلى تحفيز استدامة ممارسة الأعمال.

وحيث أن محدودية البيانات والمعلومات تقف حائلا دون اصدار تقرير ربعي متكامل الأجزاء ويغطي كافة الجوانب المرتبطة بطبيعة ممارسة الأعمال ، فسيتم في هذا التقرير وغيره من التقارير اللاحقة استعراض التطورات الاقتصادية والمؤشرات المرتبطة بممارسة الأعمال التي يتوفر عنها بيانات واحصاءات رسمية معتمدة حتى لو كانت بصورتها التقديرية أو الأولية.

وعلى هذا الأساس لن يغطي التقرير العديد من المؤشرات الاقتصادية وسيركز على بعض الجوانب التي تهم مجتمع الأعمال التي أمكن توفير احصاءات وبيانات عنها كالتجارة عبر الحدود ، والتضخم، وغيرها من المجالات الأخرى المتوفرة.

القسم الأول : التطورات الاقتصادية الرئيسية

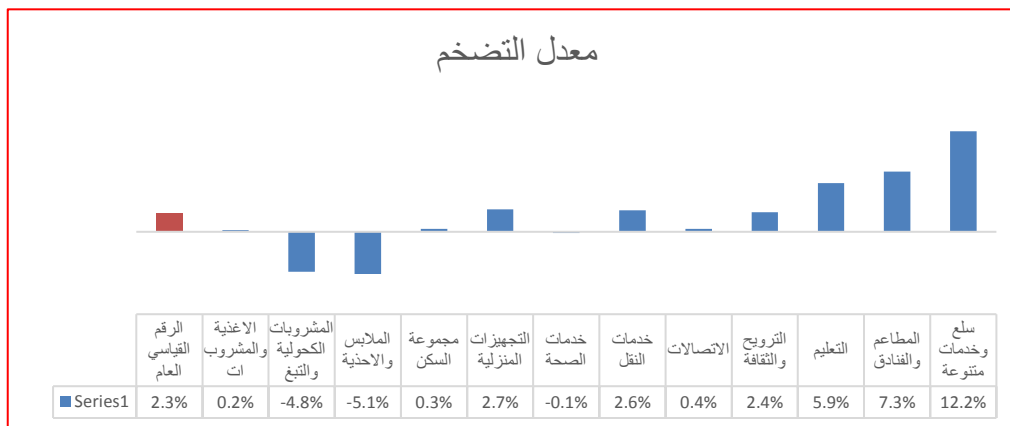
التجارة عبر الحدود:



تشير بيانات التجارة عبر الحدود (التجارة الخارجية) إلى انخفاض قيمتها بنسبة كبيرة خلال الربع الأول من العام 2017 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام

المنصرم بنسبة كبيرة تراوحت حول 19%. ويرجع ذلك بسبب انخفاض إعادة التصدير بنسبة ناهزت 46% ، وتراجع الصادرات الوطنية بنسبة وصلت إلى 32%. ومع ارتفاع المستوردات بنسبة 8% تراجع الفائض في الميزان التجاري بنسبة بلغت 75%.

التضخم:

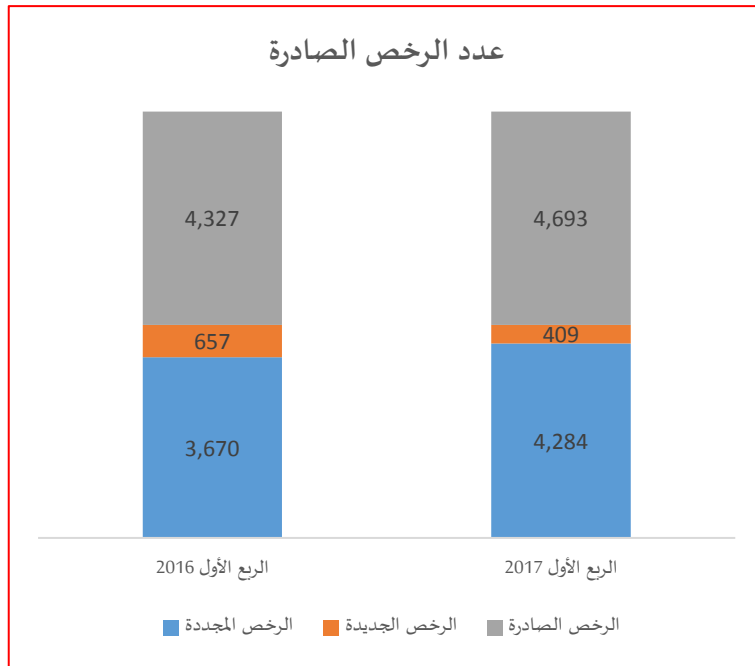


بلغ متوسط معدل نمو اسعار المستهلك في الربع الأول من العام 2017 مقارنة مع الفترة ذاتها من

العام السابق حوالي 2.3% (التضخم السنوي) وهو بنفس المعدل السنوي المحقق تقريبا خلال آخر 5 سنوات

والبالغ نحو 2.25%. وقد كانت أسعار الخدمات غير المصنفة والمطاعم والفنادق من أكثر المجموعات السلعية ارتفاعاً خلال هذه الفترة. كما استمرت أسعار الخدمات التعليمية بالارتفاع. أما مجموعة السكن فكانت مستقرة خلال هذه الفترة ولم تشهد ارتفاعاً ملحوظاً. وعلى وجه العموم يمكن القول أن معدلات التضخم في الإمارة ما زالت ضمن الحدود الآمنة والمستقرة.

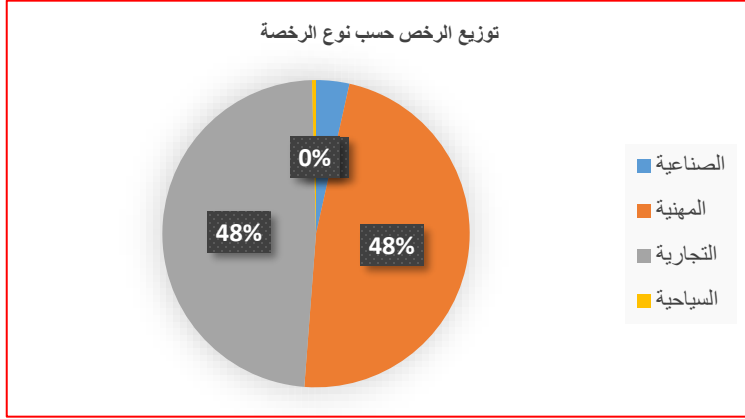
تطور أعداد الرخص الاقتصادية:



تشير البيانات الصادرة عن ادارة الشؤون التجارية في دائرة التنمية الاقتصادية إلى ارتفاع عدد الرخص الاقتصادية الصادرة عن الدائرة (الرخص الجديدة والمجددة) بمعدل وصل إلى 8.5% خلال الربع الأول من العام 2017 ، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016 ليصل إلى حوالي 4693 رخصة.

ونما عدد الرخص المجددة (تشمل المجددة والمعدلة سوياً) خلال الربع الأول من العام 2017 بمعدلات كبيرة ولافتة بلغت حوالي 17%، وهي من أعلى المعدلات التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية ليصل إلى حوالي 4284 رخصة.

وعلى صعيد الرخص الجديدة الصادرة من الدائرة، فقد بلغ عددها خلال الربع الأول من العام 2017 ما يقرب من 409 رخصة، مقارنة مع 657 رخصة لنفس الفترة من العام السابق.



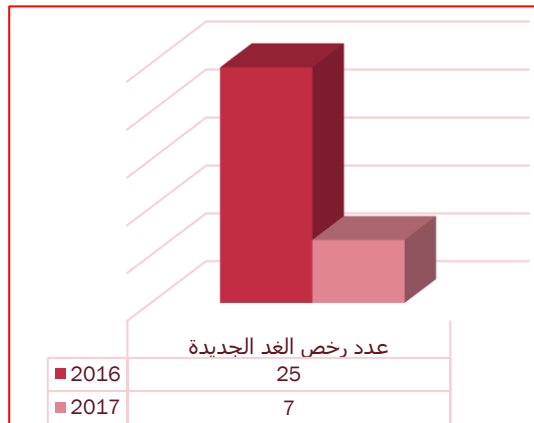
وبلغ عدد الرخص الملغاة في الربع الأول من

العام 2017 حوالي 272 رخصة، مقارنة مع 170 للفترة ذاتها من العام السابق.

وتشكل كلا من الرخص التجارية والمهنية نسبته 48% من إجمالي الرخص الصادرة خلال الربع الأول من العام 2017، فيما شكلت الرخص الصناعية والسياحية النسبة المتبقية.

ساهمت مجموعة من العوامل في التطورات السابقة في اعداد الرخص الاقتصادية الصادرة عن الدائرة أهمها الظروف غير المواتية التي أثرت على المنطقة خلال هذه الفترة مما أدى مثلاً إلى تراجع أعداد الرخص الاقتصادية الجديدة الصادرة، وزيادة عدد الرخص الملغاة.

رخص الغد:

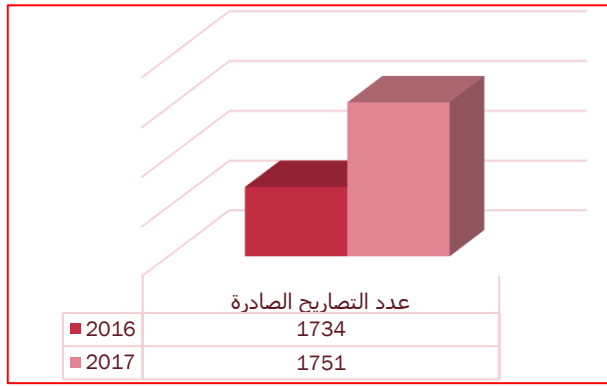


في إطار التزام دائرة التنمية الاقتصادية برأس الخيمة باستراتيجية حكومة دولة الإمارات بشأن دعم المشاريع الوطنية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فلقد عملت الدائرة على استحداث إدارة جديدة لدعم وتطوير الأعمال فضلاً عن وجود لجنة مخصصة لرعاية ومتابعة شؤون رخص الغد من ناحية

تسهيل بدء أعمالهم من خلال رسوم رمزية لإصدار رخصة والعمل من المنزل، ويتم إعفاء أصحاب الدخل المحدود من دفع هذه الرسوم. وقد بلغ عدد الرخص الجديدة الصادرة من هذا النوع من الرخص في الربع الأول من العام 2017 7 رخص مقابل 25 رخصة للفترة ذاتها من العام الماضي.

وتساهم الدائرة في دعم أصحاب هذه الرخص والترويج لمنتجاتهم من خلال تنظيم المعارض الخاصة بهم وتقديم برامج دعم لهم من خلال منحهم فرصة المشاركة في المعارض مجاناً ومساعدتهم في التسويق عن منتجاتهم من خلال عرض بياناتهم في دليل رأس الخيمة الإلكتروني للدائرة بدون دفع رسوم.

تطور اعدد التصاريح التجارية:



تنظم التصاريح التجارية النشاطات التجارية التي تمارسها بعض المحلات خاصة في مجال حملات التخفيض على الأسعار. وقد سجلت دائرة التنمية الاقتصادية برأس الخيمة خلال الربع الأول من العام

الجاري ارتفاع عدد التصاريح التجارية إلى 1751 تصريحاً مقابل 1734 تصريحاً للفترة نفسها من العام الماضي بنسبة نمو بلغت 1%، وهو الأمر الذي يؤشر إلى استمرار نمو النشاطات التجارية في الإمارة بالرغم من الظروف التي تمر بها اقتصادات المنطقة، ويؤكد أن الدائرة قد حققت إضافة نوعية في نتائج مزاوله الأعمال على مستوى إمارة رأس الخيمة. وقد تنوعت التصاريح الصادرة من إدارة الشؤون التجارية من تصاريح تسويقية كونت 45% من إجمالي التصاريح التجارية، و تصاريح الإعلانات التجارية 24%، بينما حققت تصاريح مزاوله نشاط 23%، و تصاريح النقل والمواصلات بنسبة لا تزيد عن 8% .

دور الدائرة في تسهيل ممارسة الأعمال:

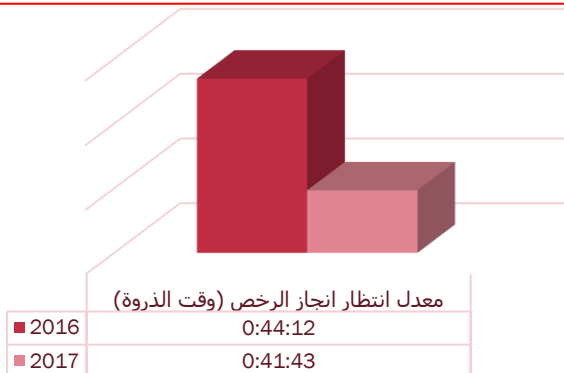
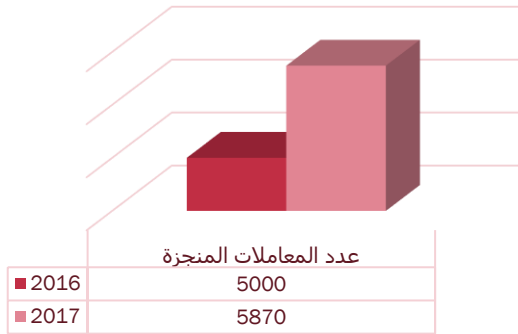
مبادرة تفقد:

عمدت منذ بداية العام الجاري إلى تنفيذ مبادرة "تفقد" ضمن اطار جهودها الرامية إلى الارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها لمجتمع الأعمال وفق أفضل المعايير والممارسات الاقليمية والعالمية ، مما يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحسين بيئة الأعمال في الإمارة، وزيادة قدرتها التنافسية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. و"تفقد" هي مبادرة متميزة تم من خلالها تشكيل فريق برئاسة أخصائي السمعة المؤسسية. ويقوم الفريق بتنظيم زيارات فجائية ودورية لتفقد عمل جميع الإدارات وعلى رأسها تلك المعنية بالتواصل مع المتعاملين مباشرة كمرکز سعادة المتعاملين. ويتم في هذه الزيارات الاطلاع على مجريات العمل، وكيفية تعامل الموظف للمتعامل، والإطلاع على المشكلات التي تواجه المتعاملين وكتابة الملاحظات في تقرير يرفع لمسؤولي الادارات المعنية لحل الملاحظات والمشكلات. كما يتم اثناء الزيارة التفقدية ايضاً اختيار بعض المتعاملين وسؤالهم عن تعامل الموظف معه و مدى رضاهم عن الدائرة، ويتم الإتصال على هاتف الدائرة لمعرفة طبيعة وسرعة رد موظف البدالة على المتعامل في حال تم الإستفسار عن الأقسام والإجراءات. تعمل المبادرة كتغذية راجعة إلى المسؤولين في الدائرة من واقع تجربة المتعاملين من أجل المساهمة في تعديل وتطوير آليات العمل، ورفع مستوى رضا الموظف والمتعامل في

تعمل دائرة التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة على توفير كافة الظروف والمتطلبات اللازمة لتحسين بيئة الأعمال في الإمارة، وتشجيع المستثمرين المحليين والاجانب للنظر إلى الإمارة كمكان مفضل لهم لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية والدولية في زيادة اقبال اصحاب بعض الشركات على تجديد رخصهم في الموعد المحدد دون تأخير. ولعل من أهم المبادرات التي تم تنفيذها في هذا السياق تبني سيطرة عدم السماح باصدار اي رخصة جديدة لصاحب رخص

سابقة غير مفعلة، والطلب منهم تسوية أوضاع مثل هذه الرخص قبل اصدار رخص جديدة لهم. كما تم تبني مجموعة من المبادرات الأخرى وتنفيذها سهلت على المستثمرين عملية التجديد منها: افتتاح مركز

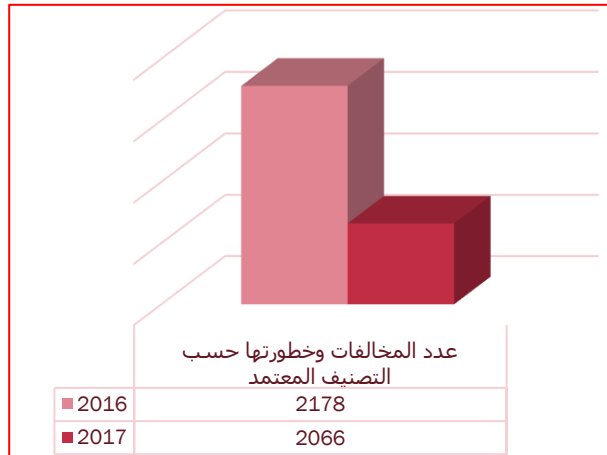
سعادة المتعاملين الجديد الذي حظي بالمركز الأول من بين المراكز المماثلة في الإمارة ضمن جوائز التميز الحكومي، وتمديد العمل في هذا المركز إلى الفترة المسائية. كما اتخذت الدائرة مجموعة من التدابير



التي عززت سرعة انجاز المعاملات، ودفعت إلى حفز اصحاب الأعمال على تجديد رخصهم في الاوقات المناسبة منها تقييد اصدار رخص جديدة لأصحاب الرخص السابقة غير المجددة، والقيام بحملات توعية عن اهمية التجديد في الوقت المناسب. كما تم تنفيذ مبادرة تفقد

ونتيجة لهذه المبادرات وغيرها حدث تحسن جوهري على كفاءة أداء الدائرة في مجال اصدار الرخص الاقتصادية، حيث ارتفع عدد المعاملات المنجزة بنسبة كبيرة بلغت 17% في الربع الأول من العام 2017 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. كما انخفض وبشكل ملموس معدل انتظار الرخص وقت الذروة من 44 دقيقة إلى 41 دقيقة خلال الفترة ذاتها.

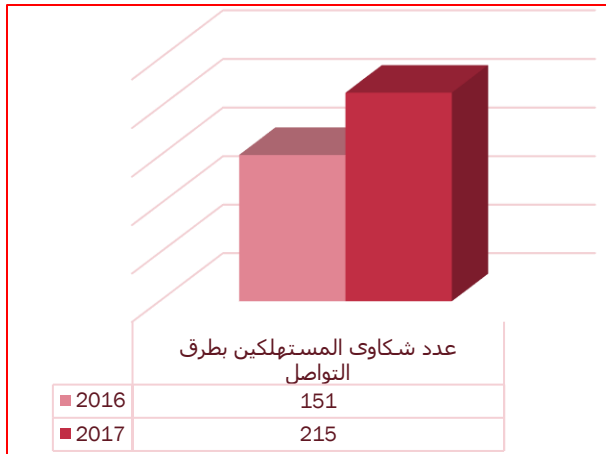
مراقبة الأسواق وحماية المستهلك:



نفذت دائرة التنمية الاقتصادية برأس الخيمة متمثلة بإدارة الرقابة والحماية التجارية ما يقارب 16 ألف زيارة رقابية على المنشآت التجارية في الإمارة خلال الربع الأول من العام 2017 ، بنسبة زيادة قدرها 5.6% عن الفترة ذاتها من العام 2016 . وتم رصد 2066 مخالفة تجارية خلال هذه الزيارات بتراجع بلغت نسبته 8% عن الفترة

ذاتها من العام المنصرم. وقد تصدرت مخالفة عدم تجديد التراخيص إجمالي المخالفات بعدد 1289 مخالفة ، تلتها 250 مخالفة عدم وجود موقع للمنشأة، بينما تمحورت المخالفات الأخرى حول عدم الالتزام بالقوانين والضوابط المطبقة في الإمارة وتنفيذ أنشطة تجارية دون إصدار تصاريح لها.

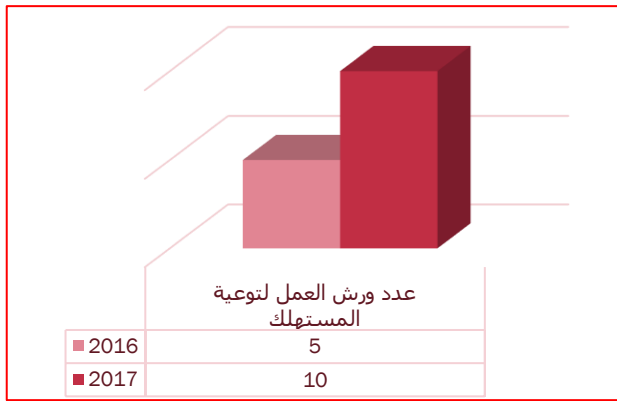
وتنظم جولات تفتيش دورية للتأكد من التزام المنشآت بالضوابط التجارية بهدف الحد من مواجهة أي ظواهر سلبية تنتج عن الإخلال بالنظم والقوانين وحصر ظاهرة الغش التجاري، متابعا: "ست واصل الدائرة تنفيذ



الحملة التوعوية بانتظام لتثقيف أصحاب المحلات التجارية وأصحاب الرخص الاقتصادية بالنظم المطبقة في الإمارة وأهمية التزامهم بها".

وسجلت إدارة الرقابة والحماية التجارية 215 شكوى للمستهلكين خلال الربع الأول من العام 2017 مقارنة

مع 151 شكوى خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، وقد نجحت ذات الإدارة في معالجة حوالي 90 % من هذه



الشكاوى بالتوفيق والمصالحة بين الاطراف المعنية مقارنة مع 84% لنفس الفترة من العام الفائت، فيما بلغ عدد الشكاوى التي تم إحالتها للمحاكم 21 شكوى فقط. وقد بلغت نسبة المستهلكين الراضين عن أداء الدائرة في معالجة الشكاوى التي تقدموا بها حوالي

مبادرة راقب معنا:

أطلقت إدارة الرقابة والحماية التجارية في دائرة التنمية الاقتصادية برأس الخيمة مبادرة «راقب معنا»، التي استمرت على مدار أسبوع، كثف فيها المراقبون جهودهم بالتعاون مع عدد من طلاب ثانوية التكنولوجيا التطبيقية، للتفتيش على 200 منشأة تجارية في الإمارة. وأكد الدكتور عبد الرحمن الشايب النقي مدير عام الدائرة، أن هذه المبادرة جاءت بهدف تعزيز دور الأجيال الصاعدة لسوق العمل والمسؤولية المجتمعية، وإتاحة الفرصة لهم في التعرف إلى أهمية الدور الرقابي في ضبط الأسواق التجارية، وتهدف هذه المبادرة بهدف إلى نشر ثقافة الرقابة التجارية وأساليبها في المجتمع، وخاصة المقبلين على سوق العمل، وتعمل على توعية المنشآت، والمستهلكين، والمجتمع بكافة.

94% وهي نسبة تجسد نسبة الرضا المرتفعة بسبب ما يبذله موظفو الدائرة من أجل إيجاد الحلول الناجعة للخلافات التي تنشأ بين الشركات والمستهلكين في الإمارة. وبلغت نسبة الشكاوى التي تقديمها عبر وسائل التواصل الحديثة والذكية في الربع الأول من العامين 2016 و 2017 حوالي 40% في ظاهرة تجسد

الدور الذي توليه الدائرة لهذه الوسائل في تقديم خدماتها للمتعاملين. ويتم اتباع أرقى الممارسات العالمية في فض وحل الشكاوى التجارية والحفاظ على الحقوق التجارية.

وفي إطار سعي الدائرة لتوعية المستهلك بحقوقه ارتفع عدد الورش التوعوية العامة في هذا المجال خلال الربع الأول من العام الجاري إلى 10 ورش عمل مقارنة مع 5 ورش عمل خلال الفترة السابقة. وقد بلغت نسبة الرضا عن الحملات التوعوية التي تنظمها الدائرة نحو 99%.

التطورات في القطاع السياحي:

سجلت حركة السياحة نمواً بنسبة 8.3% خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2016، حيث لعبت السياحة المحلية الدور الأبرز في الأداء السياحي للإمارة، وارتفعت نسب الاشغال الفندقية في الربع الأول من العام 2017 إلى حوالي 75.5% بارتفاع نسبته 6.2% عن نفس الفترة للعام الماضي. وارتفع متوسط اسعار الفنادق بنسبة 2.5%. كما ارتفع متوسط مدة الاقامة إلى 3.9 ليلة مقارنة مع 3.6 ليلة. وحدث ارتفاع عدد الزوار الروس بنسبة 141%، وفي عدد الزوار البريطانيين بنسبة 25%.

تعمل هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة على اقامة العديد من المشاريع السياحية على جبل جيس تباعاً خلال العام الجاري، وذلك ضمن الخطة المستقبلية للهيئة لتطوير القمة الجبلية بإنشاء مشاريع سياحية على مراحل لاحقة منها استراحة وحديقة. بالإضافة للمخيم الفندقية والمرحلة الثانية للمسار الانزلاقي «فيا فيراتا»، والمسار الجبلي لعشاق ركوب الدراجات الهوائية وتسلق الجبال والمشى والذي يتضمن تركيب علامات إرشادية لتحديد المواقع بمحيط القمة الجبلية. وقد تم وضع جبل جيس كمزار سياحي مهم أمام زائري الدولة. وقد وضعت دائرة الأشغال والخدمات العامة في الإمارة اللمسات النهائية على المرحلة الثالثة من طريق جبل جيس تمهيداً لافتتاحه أمام الحركة السياحية خلال الفترة المقبلة. والذي يمتد بطول 36 كيلومتراً في مراحل الثلاث، حيث

أنجزت الفرق الهندسية التابعة للدائرة 13 استراحة على جانبي الطريق توفر إطلالة بانورامية ساحرة على المنحدرات الجبلية. وأنجزت الدائرة تركيب أجهزة إضاءة للاستراحات بالطاقة الشمسية لتوفير الأجواء المناسبة للزوار، حيث تضم الاستراحات مطاعم متحركة ودورات مياه وأماكن ترفيهية متجاوزة تحديات وصعوبات الطبيعة.

المشروعات العقارية والأساسية:

1. أتمت «سيليك ت برورتي»، المجموعة العقارية البريطانية، المرحلة الأولى من مشروع «باسيفيك» السكني، الذي تبلغ قيمته 1.1 مليار درهم. ويتربع المشروع في موقع مميز من جزيرة «المرجان»، التي تعدّ أول جزيرة اصطناعية في رأس الخيمة. ووفقاً لمصادر الشركة فقد تم بيع 85 % من الشقق، وستكون أولى مراحل المشروع جاهزة للإشغال بحلول الربع الثاني من عام 2017.

2. وقعت شركة رأس الخيمة العقارية، المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، عقدا بقيمة 11.5 مليون درهم إماراتي مع مجموعة النعيمي، للمباشرة بالأعمال التمهيديّة لتطوير مشروع منتجع 'إنتركونتيننتال ميناء العرب' في رأس الخيمة. ومن المقرّر افتتاح المنتجع الجديد والتابع لمجموعة فنادق إنتركونتيننتال العالمية خلال عام 2019، ويضمّ المنتجع المؤلف من 350 غرفة مجموعة متنوعّة من الغرف والأجنحة الفاخرة، وناي صحي وسبا، بالإضافة إلى حوضي سباحة وصالة رياضية مجهزة بأفضل المعدات، والعديد من المطاعم المتميزة.

3. افتتحت دائرة الأشغال في رأس الخيمة حديقة الجزيرة الحمراء لخدمة أهالي المنطقة، ضمن خطط زيادة المسطحات الخضراء بالأحياء السكنية، والتي تهدف لإسعاد الأهالي وتوفير مواقع الترفيه الملائمة لهم، وتمثل 70% من مساحة الحديقة مسطحات خضراء و30% عبارة عن مجمع الخدمات والألعاب الترفيهية والمقاعد والمظلات والممرات الداخلية.

4. أطلقت شركة إعمار العقارية أول مشاريعها الاستثمارية على أرض جزيرة المرجان، حيث ستقوم بتطوير فندق فئة خمس نجوم وشقق فندقية، ومنطقة متاجر تجزئة عالمية على مساحة مليوني قدم مربعة متعددة الاستخدامات على أرض الجزيرة. وسيتم القيام بتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع الذي يتكون من فندق فاخر من فئة الخمس نجوم، وشقق سكنية ومنطقة تجزئة عالمية المستوى. ويقع المشروع قبالة جبلي جيس وينس في رأس الخيمة، وهو محاط بالمياه من كل الجهات.

تأسيس هيئة مناطق رأس الخيمة الإقتصادية (راكز):

تم في الربع الأول من العام 2017 تأسيس هيئة مناطق رأس الخيمة الإقتصادية (راكز) من قبل حكومة رأس الخيمة بهدف الإشراف على، وتنظيم وتوحيد الخدمات والمرافق والمناطق التابعة لهيئة المنطقة الحرة برأس الخيمة، وهيئة رأس الخيمة للإستثمار، وخدمة عملائهما.

تتيح راكز لعملائها سهولة الوصول إلى الأسواق المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى الأسواق متسارعة النمو في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وجنوب وأواسط القارة الآسيوية.

تصدر الهيئة تراخيص أعمال لشركات محلية وشركات منطقة حرة لجميع أنواع قطاعات الأعمال، بما في ذلك قطاع الصناعة والتجارة والإستشارات والخدمات اللوجستية والأكاديمية والإعلامية والكثير غيرها.

تضم الهيئة الجديدة ما يزيد على 13000 من جميع أنواع المستثمرين بدءاً برجال الأعمال والشركات المبتدئة ووصولاً إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصناعية والتي تمثل ما يفوق 50 قطاعاً من أكثر من 100 دولة حول العالم. وتتميز راكز بتقديم مجموعة واسعة من باقات تأسيس الأعمال منخفضة التكلفة والمصممة حسب رغبة واحتياجات العميل. كما توفر فرصاً للإستفادة من مناطقها المتخصصة الخمسة والمتاحة لجميع

أنواع المستثمرين وتشمل منطقة راکز للأعمال ومنطقة الحمرا الصناعية ومنطقة الغیل الصناعي ومنطقة الحلیلة الصناعية ومنطقة راکز الأكادیمیة. ويمكن للعملاء الإستفادة من خدمات راکز من خلال ثلاثة مكاتب محلية في رأس الخیمة ودبی وأبوظبی، ومكاتب دولية في الهند وتركیا وألمانيا.

تأسيس «مركز رأس الخیمة للشركات الدولية»

تم تأسيس المركز كسلطة قانونية لتسجيل وتأسيس الشركات الدولية، وذلك في أعقاب اندماج مؤسسة «رأس الخیمة للشركات الدولية» مع شركة «رأس الخیمة أوفشور». ويعمل المركز كسلطة قانونية لتوفير خدمات تسجيل الشركات الدولية"، ويتولى لذلك اعداد الخطط اللازمة من أجل تعزيز مكانة رأس الخیمة كوجهة استثمارية عالمية رائدة.

القسم الثاني: مؤشرات بيئة الأعمال

المقدمة

قامت دائرة التنمية الاقتصادية بالعمل على اصدار مؤشر مناخ الأعمال وفق المنهجيات العالمية المتبعة في هذا المجال. وذلك لقياس نظرة اصحاب الأعمال في الإمارة حول مناخ الاستثمار، وبيئة الأعمال في الإمارة. وقد تم لهذا الغرض توزيع استبيان وزع على عينة عشوائية من الشركات بلغ عددها 124 شركة شكلت منها الشركات التجارية 21% والعقارية 27% والصناعية 6%. وشكلت المؤسسات الفردية ما نسبته 64% من العينة، و33% منها كانت شركات ذات مسؤولية محدودة. وشكلت المشاريع التي توظف خمس عمال فاقل ما نسبته 34% من العينة والتي توظف 6 إلى 10 عمال 24% منها.

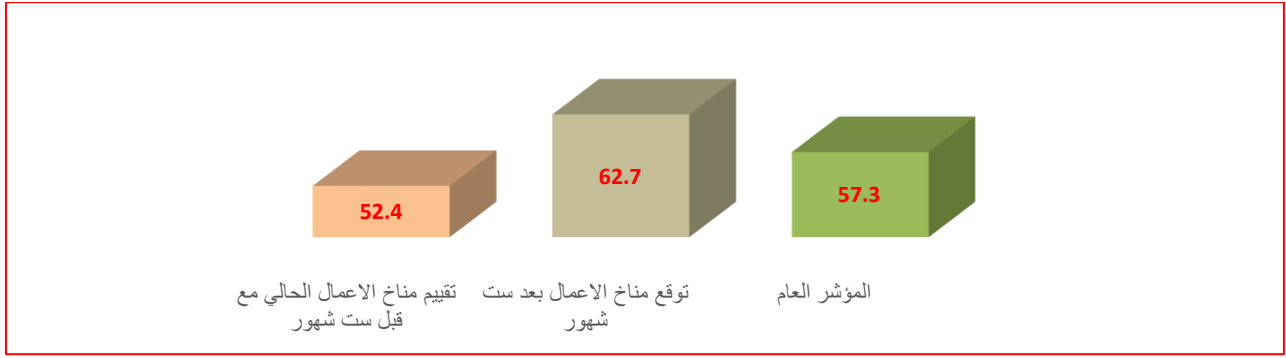
وقد جاوب على الاسئلة الموجهة إلى الشركات أصحاب الأعمال من شركاء او مالكين أو موظفين من الادارة العليا بنسبة 80% والادارة الوسطى ما نسبته 15% من المجيبين على الاسئلة، وهو يعبر عن الاراء الفعلية لاصحاب القرار في الشركات التي تم ادراجها في العينة.

قيمة المؤشرات:

تتراوح قيمة المؤشرات المحتسبة بين صفر و100%. وتعني نسبة 50% ان الشركات حيادية في تفاؤلها وتقييمها وتطورها ، وكلما زادت قيمة المؤشر عن ذلك اظهر ذلك مزيدا من التفاؤل وتقييم اعلى وتطورا ياجابيا، والعكس بالضرورة صحيح.

النتائج الرئيسية

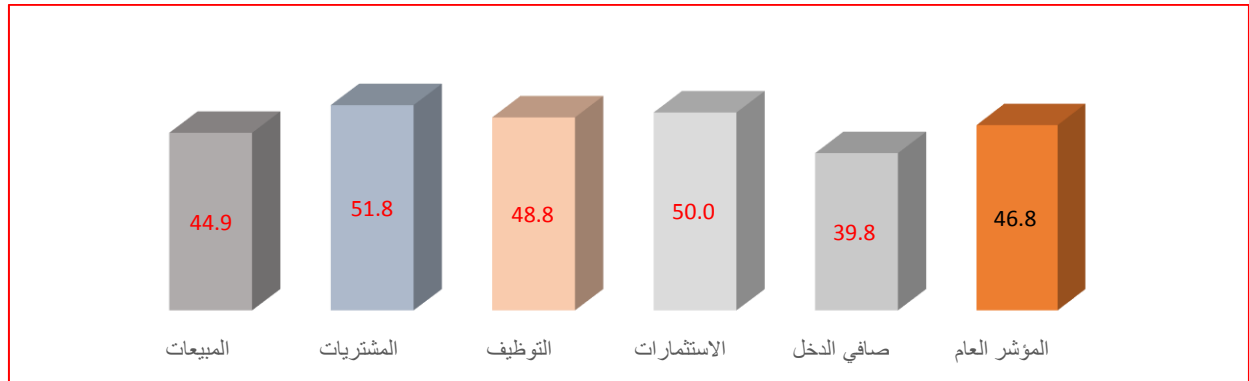
أولا: تقييم مناخ الأعمال في الربع الأول من العام 2017 (%):



ومن واقع هذا الجدول يمكن تلخيص النتائج التالية:

- هناك تقييم ايجابي حذر لمناخ الأعمال حالياً في الإمارة خلال الربع الأول من العام.
- هناك نظرة تفاؤلية إيجابية للمستقبل أعلى من تقييم الوضع الحالي وهذا يتماشى مع العديد من الدراسات التي قمت بها في هذا المجال.
- النظرة المستقبلية لمناخ الأعمال كانت أكثر تفاؤلاً من تقييم الوضع الحالي بالمقارنة مع الفترة السابقة.

ثانياً : تطور أعمال الشركات في الربع الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الست شهور السابقة (%)



النتائج الرئيسية

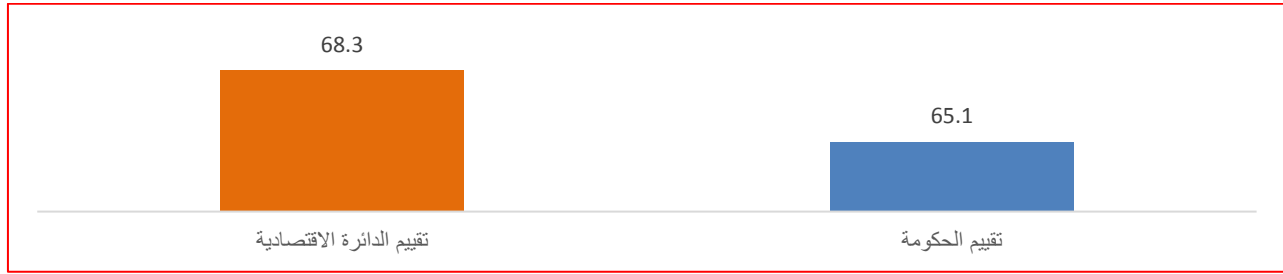
1- هناك تراجع عام في مؤشرات أداء الشركات في الربع الأول من العام 2016 مقارنة مع الفترة السابقة

2- كان ربحية الشركات الأكثر تراجعاً نتيجة تراجع المبيعات وزيادة المشتريات بنسب بسيطة.

3- على الرغم من تراجع مؤشرات الأداء إلى أقل من 50% إلا أن مؤشر المشتريات ارتفع بنسبة بسيطة

وذلك على ما يبدو يرجع إلى العقود الشرائية التي ربما التزمت الشركات بها.

ثالثاً: تقييم أداء دائرة التنمية الاقتصادية والجهات الحكومية في الإمارة (%).



النتائج الرئيسية

1- جاء تقييم الدائرة من قبل مجتمع الأعمال أعلى بنسبة معقولة من تقييم أداء الحكومة

2- من واقع المنهجية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة فإن معدل تقييم الجهات الحكومية في غالبية

الإمارات السبع يتراوح حول 70%.

ملاحظة عامة

1- لم تختلف نتائج المؤشرات أعلاه اختلافاً جوهرياً عند توزيعها حسب النشاط الاقتصادي وحسب عدد

العاملين.